نورالدين المونسي
دكتور في القانون الخاص



المسؤولية في مساطر معالجة صعوبات المقاولة

دراسة معززة بأحكام وقرارات قضائية

الطبعة الأولى
2026

دار السلام للنشر
طبع و توزيع
الرباط

DAR AL AFAK
COPY

الفهرس

مقدمة 1

الفصل الأول

الجانب الموضوعي للمسؤولية 11

الفرع الأول: المبادئ العامة للمسؤولية في نظام المعالجة 12

المبحث الأول: أساس ونطاق المسؤولية المقررة في نظام المعالجة 12

المطلب الأول: أساس قيام المسؤولية في نظام المعالجة 12

الفقرة الأولى: الطبيعة العقدية للمسؤولية 13

الفقرة الثانية: قيام المسؤولية على أساس المسؤولية التقصيرية 16

أولا: الاتجاه القائل بقيام المسؤولية على أساس الخطأ الشخصي 16

ثانيا: الاتجاه المنكر لقيام المسؤولية على أساس الخطأ الشخصي 18

المطلب الثاني: نطاق المسؤولية المقررة في نظام المعالجة 20

الفقرة الأولى: مسؤولية المسير الفردية في نظام المعالجة 20

الفقرة الثانية: المسؤولية التضامنية في نظام المعالجة 22

المبحث الثاني: تأثر المسؤولية في نظام المعالجة بالقانون الجنائي للأعمال 24

المطلب الأول: المسير كأبرز مخاطب بأحكام المسؤولية في نظام المعالجة 24

الفقرة الأولى: مماثلة المسير الفعلي بالمسير القانوني 25

أولا: المسير القانوني 25

ثانيا: المسير الفعلي 26

الفقرة الثانية: التصرف المؤقت مشمول بالمسؤولية في نظام المعالجة 28

المطلب الثاني: تفويض السلط وأثره على المسؤولية 30

الفقرة الأولى: تفويض بعض مهام التسيير 31

أولا: إثبات التفويض 31

ثانيا: تفويض التفويض 32

الفقرة الثانية: أثر التفويض على المسؤولية 33

أولا: الاتجاه الموسع لنطاق التفويض 33
ثانيا: الاتجاه المضيق لنطاق التفويض 34
الفرع الثاني: مضمون المسؤولية المقررة في نظام المعالجة 35
المبحث الأول: الجزاءات القانونية المتعلقة بالتسيير 36
المطلب الأول: دعوى تمديد المسطرة وقيام المسؤولية المالية 36
الفقرة الأولى: شروط تحقق الدعوى 37
أولا: تحقق صفة مسير 37
ثانيا: ارتكاب أحد الأفعال الموجبة للمسؤولية 39
الفقرة الثانية: مضمون دعوى الامتداد 47
أولا: تمديد المسطرة إلى المسير 47
ثانيا: قيام المسؤولية المالية 56
المطلب الثاني: إقرار جريمة التفالس وسقوط الأهلية التجارية 61
الفقرة الأولى: إقرار جريمة التفالس والجرائم الأخرى 61
أولا: جريمة التفالس 62
ثانيا: الجرائم الأخرى 68
الفقرة الثانية: إمكانية الحكم بسقوط الأهلية التجارية 69
المبحث الثاني: مسؤولية الأجهزة المتدخلة في المسطرة 75
المطلب الأول: إقرار القضاء لمسؤولية السنديك والدائنين 75
الفقرة الأولى: مسؤولية السنديك 75
أولا: مسؤولية السنديك المدنية 76
ثانيا: مسؤولية السنديك الجنائية 79
الفقرة الثانية: مسؤولية الدائنين أثناء سير مسطرة المعالجة 80
المطلب الثاني: مسؤولية مراقب الحسابات والشريك كأشخاص مؤهلين لتحريك مسطرة الوقاية الداخلية 82
الفقرة الأولى: مسؤولية الشريك عن عدم تحريك مسطرة الوقاية الداخلية 84
أولا: في شركات الأشخاص 84
ثانيا: في شركات الأموال 86

الفقرة الثانية: مسؤولية مراقب الحسابات 88
أولا: مسؤولية مراقب الحسابات عن عدم تحريك مسطرة الوقاية الداخلية 89
ثانيا: مسؤولية مراقب الحسابات عن عدم إخبار رئيس المحكمة التجارية 94
ثالثا: مسؤولية مراقب الحسابات كمشارك في جرائم التسيير 97

الفصل الثاني

الجانب المسطري للمسؤولية 101

الفرع الأول: أحكام الاختصاص وإجراءات المتابعة المتعلقة بدعوى المسؤولية 102
المبحث الأول: أحكام الاختصاص المتعلقة بدعوى المسؤولية 102
المطلب الأول: تقرير وحدة الاختصاص للمحكمة فاتحة المسطرة 102
الفقرة الأولى: انعقاد الاختصاص الأصلي لمحكمة المسطرة 103
أولا: تحديد الاختصاص النوعي 103
ثانيا: تحديد الاختصاص المكاني 107
الفقرة الثانية: امتداد اختصاص النظر في المسؤولية لمحكمة المسطرة كأصل 110
أولا: امتداد اختصاص المحكمة للنظر في الدعاوى المرتبطة بتسيير المسطرة 112
ثانيا: امتداد الاختصاص للدعاوى المتصلة بالمسطرة المفتوحة أمام المحكمة 114
المطلب الثاني: معالجة عوارض الاختصاص المتعلقة بالمسؤولية 115
الفقرة الأولى: الدفع بعدم الاختصاص 115
الفقرة الثانية: الدفع بالإحالة 119
المبحث الثاني: إجراءات المتابعة المتعلقة بدعوى المسؤولية 121
المطلب الأول: مسطرة تحريك وتطبيق دعوى المسؤولية 121
الفقرة الأولى: حكم فتح المسطرة كشرط لتحريك الدعوى 121
أولا: فتح المسطرة شرط إجرائي 121
ثانيا: تأثير حكم فتح المسطرة على عملية المتابعة 124
الفقرة الثانية: تحريك دعوى المسؤولية 125
أولا: آليات تحريك الدعوى 125
ثانيا: إجراءات التبليغ المتعلقة بالمسؤولية 128

المطلب الثاني: دور النيابة العامة في إقرار المسؤولية 130
الفقرة الأولى: حدود اعتبار النيابة العامة أصليا للدعوى 130
أولا: تدخل النيابة العامة كطرف رئيسي 131
ثانيا: تدخل النيابة العامة كطرف منضم 134
ثالثا: تدخل النيابة العامة في بعض المساطر الخاصة 135
الفقرة الثانية: الدور الزجري للنيابة العامة 137
أولا: الاتجاه المؤيد للدور الزجري للنيابة العامة 138
ثانيا: الاتجاه المعارض للدور الزجري للنيابة العامة 139
الفقرة الثالثة: إشكالية الطعن 141
الفرع الثاني: خصوصية الطعن في أحكام المسؤولية 145
المبحث الأول: أحكام الطعن المقررة 147
المطلب الأول: طرق الطعن العادية 148
الفقرة الأولى: الطعن بالتعرض 148
الفقرة الثانية: الطعن بالاستئناف 151
المطلب الثاني: طرق الطعن غير العادية 157
الفقرة الأولى: عدم جواز الطعن بإعادة النظر 157
الفقرة الثانية: الطعن بتعرض الغير الخارج عن الخصومة 160
الفقرة الثالثة: الطعن بالنقض 162
المطلب الثالث: الطعن في أوامر القاضي المنتدب وعلاقته بالمسؤولية 166
المبحث الثاني: قواعد تنفيذ أحكام المسؤولية 171
المطلب الأول: حجية الأحكام الصادرة في المسؤولية 172
المطلب الثاني: خصوصية التنفيذ المعجل المتعلق بالمسؤولية 173
الفقرة الأولى: محدودية التنفيذ المعجل في أحكام المسؤولية 174
الفقرة الثانية: البت في طلبات إيقاف التنفيذ المعجل 176
خـــاتمـــة: 179
لائحة المراجع المعتمدة 183
الفهرس 195

DAR AL AFAK
COPY

يتمحور موضوع هذا المؤلف حول نقطة مركزية وهي الكشف عن وجود أحكام خاصة تؤطر نظام المسؤولية في مساطر معالجة صعوبات المقاولة، قياسا بالأحكام العامة للمسؤولية المنظمة في القواعد العامة والخاصة لاسيما على مستوى قانون 17.95 المنظم لشركات المساهمة.

هكذا فبعد الإعلان عن القانون رقم 73.17 المتعلق بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من مدونة التجارة الخاص بصعوبات المقاولة ، حافظ المشرع على مسطرة امتداد المسؤولية للقائمين والمشرفين على تسيير المقاولة حالة توفر الشروط القانونية لقيام هذه المسؤولية، وتكريس عقوبة التفالس وسقوط الأهلية التجارية وباقي العقوبات المالية ، وهي مقاربة وان أكدت حالة التقاطع مع المبادئ العامة المنظمة للمسؤولية خاصة منها ذات التكييف الجنائي، أعلنت في نفس الوقت عن صنف جديد من المسؤولية مستمد من سير أعمال مسطرة المعالجة ويتعلق الأمر بالمسؤولية عن فتح مساطر المعالجة .

هي محاولة للتقييم والدراسة عملنا على تجسيدها في هذا المؤلف لأحكام المسؤولية في مساطر معالجة صعوبات المقاولة وذلك من خلال زاويتين مترابطتين، خصصنا الأولى منها للجانب الموضوعي لهذه المسؤولية، والثانية منها لشقها المسطري.

DAR AL AFAK
COPY

مكتبة دار السلام

الثمن 80 درهم